تحرك عاجل

احتجاز ناشطيْن سودانيين بمعزل عن العالم الخارجي

يُحتجز ناشطان سودانيان بمعزل عن العالم الخارجي منذ القبض عليهما في السعودية، يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، بعدما أيدا العصيان المدني الأخير في السودان على مواقع التواصل الاجتماعي. ويُعتبر الاثنان من سجناء الرأي

قُبض على كل من **القاسم محمد سيد أحمد**، البالغ من العمر 52 عاماً، و**الوليد إمام حسن طالب**، البالغ من العمر 44 عاماً، يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، بينما كانا يغادران مكتبهما في العاصمة السعودية الرياض. ويُحتجز الاثنان بشكل تعسفي في سجن الحائر بالرياض، وقد حُرما من الاتصال بأسرتيهما ومحاميهما. والقاسم سيد أحمد هو مؤسس مجموعة عامة على موقع "فيسبوك تُسمى "مآسي حكم العسكر والكيزان في السودان"، والتي دأبت على انتقاد الحكومة السودانية، ولكنها تعرضت لقرصنة منذ القبض على القاسم سيد أحمد، وذلك وفقاً لما ذكرته أسرته. وكان القاسم سيد أحمد، والوليد إمام طالب، قد أعربا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، عن تأييدهما ليوم العصيان المدني في السوداني، احتجاجاً على قرارات التقشف الاقتصادية الجديدة التي فرضتها الحكومة.

وقد قُبض على الرجلين في حوالي الساعة الخامسة من بعد ظهر، يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، خارج مقر عملهما، على أيدي ضباط أمن يرتدون ملابس مدنية. واقتيد كل منهما إلى منزله، حيث قام الضباط بتفتيشه. وأبلغ الضباط أسرة القاسم سيد أحمد أنهم من قسم الأمن في وزارة الداخلية، وأنه سيُفرج عن القاسم سيد أحمد قبل منتصف الليل. ولم يُطلع الضباط أسرتي الرجلين على أي إذن رسمي بالقبض أو التفتيش.

وفي 6 يناير/كانون الثاني 2017، توجه مسؤولون من المديرية العامة للمباحث إلى مقر عمل القاسم سيد أحمد والوليد إمام، وأبلغوا مديرهما أن الرجلين محتجزين بينما تُجرى "تحقيقات سرية"، وأنه غير مسموح بالاتصال بهما هاتفياً أو زيارتهما. كما طلب المسؤولون من المدير إبلاغ أسرتي الرجلين بأمر احتجازهما، ولكنهم لم يفصحوا عن مكان احتجازهما. وقد توجه أفراد أسرة القاسم سيد أحمد إلى وزارة الداخلية، يوم 16 يناير/كانون الثاني، بينما توجه أفراد أسرة الوليد إمام إلى الوزارة، يوم 17 يناير/كانون الثاني، وهناك أبلغهم المسؤولون أن الرجلين محتجزان في سجن الحائر، وغير مسموح لهما بالاتصال بأهلهما أو بمحامين. ويُحتجز الاثنان بمعزل عن العالم الخارجي منذ القبض عليهما، في 21 ديسمبر/كانون الأول؛ مما يثير مخاوف من احتمال تعرضهما لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

كما يخشى أهالي الرجلين من احتمال ترحيلهما إلى السودان، حيث يتهددهما خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات السعودية بالإفراج عن القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طالب، فوراً ودون قيد أو شرط؛
- حث السلطات على أن تكفل، لحين الإفراج عن الرجلين، توفير الحماية لهما من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح لهما دون إبطاء بالاتصال بأسرتيهما وبمحامين من اختيارهما؛
- حث السلطات على أن تضمن، تماشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، عدم ترحيل الرجلين إلى السودان، حيث يتهددهما خطر فعلي بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 28 فبراير/شباط إلى كل من:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

القصر الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (من خلال وزارة الداخلية)

3125 403 11 966+ (يُرجى مواصلة المحاولة)

وزير الداخلية

سمو الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزارة الداخلية

صندوق بريد رقم: 2933

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: 3125 403 11 966+

تويتر: @M_Naif_AlSaud

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

هيئة حقوق الإنسان

سعادة الدكتور بندر بن محمد عبد الله العيبان

صندوق بريد: 58889

طريق الملك فهد

بناية رقم 3، الرياض 11515

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: 510 418 11 966+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

احتجاز ناشطيْن سودانيين بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

يقيم القاسم سيد أحمد في السعودية منذ عام 1998، بينما يعيش فيها الوليد إمام منذ عام 2013. ويعمل الاثنان في شركة توريدات في الرياض.

وقد بدأت الحكومة السودانية، يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، فرض إجراءات اقتصادية جديدة للتقشف بهدف الحد من العجز في الميزان التجاري ووقف التدهور في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى. وأدت الإجراءات الجديدة إلى زيادة كبيرة في أسعار الوقود، والمواصلات، والمواد الغذائية، والكهرباء، والدواء. وأعلنت الحكومة أنها سترفع الرواتب بنسبة 20 بالمئة للتخفيف من أثر هذه الزيادات. ومنذ الإعلان عن تلك الإجراءات، انخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار، حيث أصبح الدولار يعادل 19.5 جنيهاً سودانياً بعدما كان يعادل 16 جنيهاً، ويواصل سعر صرف الجنيه انخفاضه. واحتجاجاً على السياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة، دعا نشطاء سياسيون إلى إضرابات عامة في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أيام، اعتباراً من 27 حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني، ولاقت الدعوة تأييداً واسعاً. وفي أعقاب ذلك، أُطلقت دعوة أخرى لعصيان مدني ثانٍ يوم 19 ديسمبر/كانون الأول، وهي دعوة أيدها نشطاء داخل السودان وخارجه. وفي خطوة وقائية، بدأت الحكومة السودانية، في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، حملةً للقبض على عشرات النشطاء السياسيين، كما قمعت حرية الصحافة بشكل مستمر، حيث صُودرت أعداد من سبعة صحف في 23 مناسبة مختلفة، خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016.

وفي حالة مماثلة وثَّقتها منظمة العفو الدولية، قُبض على المواطن السوداني **وليد الدود المكي الحسين** (انظر التحرك العاجل رقم: UA 193/15 . مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2416/2015/en)، يوم 23 يوليو/تموز 2015، في مدينة الخُبر بالمنطقة الشرقية في السعودية، على أيدي ضباط من المديرية العامة للمباحث. وكان وليد الحسين قد أسس، في عام 2015، موقع "الراكوبة" الإلكتروني، الذي أصبح حالياً من أشهر المواقع الإخبارية السودانية. وينشر الموقع بالأساس مواد صحفية من مصادر متنوعة، بما في ذلك الحكومة السودانية، عن قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية في البلاد. وتنتقد كثير من المقالات سياسات الحكومة، ومن بينها مقالات مُنعت من النشر في الصحف السودانية بأمر من أجهزة الأمن الحكومية.

وقد قُبض على وليد الحسين من منزله، واقتيد أولاً إلى مقر المديرية العامة للمباحث في الخُبر، ثم إلى سجن المديرية العامة للمباحث في الدمام. وقد احتُجز رهن الحبس الانفرادي بدون تهمة لمدة 113 يوماً، وخضع للاستجواب بشأن

انتقاده للحكومة السودانية، ومشاركته في موقع "الراكوبة". ووفقاً لما ذكره أحد الأقارب، فقد أبلغ المحققون وليد الحسين أنه قُبض عليه بطلب من السلطات السودانية. وقد أُفرج عن وليد الحسين في مارس/آذار 2016، بعدما وقَّع على تعهد بأن يكون "مواطناً صالحاً"، و"ألا يمارس أي نشاط سياسي أثناء وجوده داخل المملكة أو خارجها"، و"ألا يفشي أسرار السجن". وفي 20 سبتمبر/أيلول 2016، غادر وليد الحسين السعودية، وتوجه إلى الولايات المتحدة.

الأسماء: القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طالب
النوع: ذكور